

الهدر المدرسي في المناطق الهشة كإشكال للصحة الاجتماعية: مقارنة سوسيولوجيا الصحة في ضوء

العدالة المجالية والوصم الاجتماعي – إقليم الدريوش، مدينة ميضار نموذجاً

School Dropout in Vulnerable Areas as a Social Health Issue: A Sociology of Health Approach in Light of Spatial Justice and Social Stigma – The Case of

Driouch Province, Midar City

زهير بلوط – د. عبد الحق البكوري

باحث في سلك الدكتوراه، علم الاجتماع،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول وجدة، المغرب.

البريد الإلكتروني: zouhir.ballout@ump.ac.ma

ملخص:

يتناول هذا البحث إشكالية الهدر المدرسي في المناطق الهشة بالمغرب باعتباره قضية للصحة الاجتماعية، من خلال مقارنة سوسيولوجية تربط الظاهرة بالعدالة المجالية والوصم الاجتماعي، يعتمد البحث على دراسة ميدانية بمدينة ميضار بإقليم الدريوش، حيث تكشف المعطيات أن ضعف البنية التحتية، غياب الدعم النفسي والاجتماعي، والهشاشة الاقتصادية تشكل عوامل رئيسية في تعزيز الانقطاع المدرسي، كما يوضح التحليل أن الوصم الاجتماعي المرتبط بالفشل الدراسي لا يقتصر على التلميذ وحده، بل يمتد إلى أسرته ومجتمعه المحلي، مما يكرس عزلة جماعية ويضعف فرص الاندماج، يستند البحث إلى ثلاث مقاربات نظرية: نظرية الصحة الاجتماعية التي ترى أن الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية تحدد الوضع الصحي والتعليمي، نظرية الوصم الاجتماعي التي تبرز كيف يتحول الفشل الدراسي إلى هوية سلبية، ونظرية الاختلالات البنيوية التي تكشف أن المدرسة حين تفشل في أداء وظيفتها كآلية للاندماج فإن ذلك يعكس أزمة بنيوية في المجتمع، يخلص البحث إلى أن معالجة الهدر المدرسي تستلزم سياسات عمومية شمولية تدمج التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية في رؤية واحدة، بما يعزز الإنصاف المجالي ويعيد الاعتبار للتلميذ والأسرة والمجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: الهدر المدرسي، الصحة الاجتماعية، العدالة المجالية، الوصم الاجتماعي، الاختلالات

البنوية، ميسار، الدريوش.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

بلوط، ز، والبكوري، ع. (2026). الهدر المدرسي في المناطق الهشة كإشكال للصحة الاجتماعية: مقارنة سوسيولوجيا الصحة في

ضوء العدالة المجالية والوصم الاجتماعي – إقليم الدريوش، مدينة ميسار نموذجا. مجلة آفاق بحثية متعدد التخصصات في العلوم

الاجتماعية والإنسانية، 1(2)، 49-66. <https://doi.org/10.5281/zenodo.21269056>

Abstract :

This study addresses school dropout in vulnerable areas of Morocco as a social health issue, adopting a sociological approach that links the phenomenon to spatial justice and social stigma. Based on a field study in Midar City, Driouch Province, the findings reveal that weak infrastructure, lack of psychological and social support, and economic vulnerability are key factors reinforcing dropout. The analysis also shows that social stigma associated with academic failure extends beyond the individual student to their family and local community, thereby reinforcing collective isolation and weakening opportunities for integration. The research draws on three theoretical perspectives: social health theory, which emphasizes how economic, political, and cultural conditions shape health and education outcomes; social stigma theory, which highlights how school failure becomes a negative identity; and structural dysfunction theory, which demonstrates that when schools fail to fulfill their role as mechanisms of integration, this reflects a broader systemic crisis. The study concludes that addressing school dropout requires comprehensive public policies that integrate education, health, and social justice into a unified vision, thereby promoting spatial equity and restoring dignity to students, families, and local communities.

Keywords: School dropout, social health, spatial justice, social stigma, structural dysfunction, Midar, Driouch.

مقدمة

تشكل المنظومة التعليمية والتربوية قاطرة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحراك الاجتماعي الصاعد داخل المجتمعات الحديثة، غير أن نجاعة هذه المنظومة تصطدم في كثير من الأحيان بظواهر نسقية معقدة تقوض أدوارها الدستورية والأخلاقية، وتأتي في مقدمتها ظاهرة الهدر المدرسي التي تعد من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه المنظومة التعليمية في المغرب، وتتضاعف حدة هذه المعضلة وتتشابك خيوطها بشكل جلي عند الانتقال إلى دراسة المناطق الهشة أو مجالات الهامش والمحيط مثل إقليم الدريوش ومدينة ميضار نموذجاً حيث لا يتخذ الانقطاع عن الدراسة مساراً تربوياً بيداغوجياً صرفاً، بل يتبلور كنتاج لتقاطعات مركبة وعميقة تتداخل فيها عوامل الفقر البنيوي، والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، وضعف التجهيزات والبنى التحتية الأساسية، مع إكراهات صحية ونفسية صلبة تؤثر بشكل مباشر ومستمر في دافعية المتعلمين واستمراريتهم داخل أسوار المؤسسة التعليمية، ومن منظور سوسيولوجيا الصحة والطب الاجتماعي، يتجاوز البحث الحاضر المقاربات الكلاسيكية المختزلة للهدر المدرسي في شقه المادي أو المدرسي المعزول، ليعيد قراءة الظاهرة باعتبارها انعكاساً صريحاً لمشكلات الصحة الاجتماعية وعرضاً لاختلال التوازن المجتمعي والإنصاف الجغرافي فالظروف البيئية والاجتماعية غير الملائمة داخل المجال السكني والمدرسي، تتقاطع مع آلية الوصم الاجتماعي المرتبطة بالفشل الدراسي، لتنتج نظاماً رمزياً مدمراً يكرس عزلة التلاميذ ويقصي هوياتهم الاعتبارية، مما يضعف فرص اندماجهم في النسق العام ويسرع من وتيرة انسحابهم الكلي.

وتأسيساً على هذا التشابك المعرفي والميداني، يتبلور الجهد البحثي الحالي لمساءلة الواقع التعليمي والاجتماعي بالإقليم، وينطلق من صياغة علمية للمشكلة المبحوثة تضع الأصبع على مكان الخلل النسقي، وتتمثل في الإشكالية المركزية للدراسة: كيف يؤثر البعد السيكو-صحي والاجتماعي والاقتصادي في تكريس ظاهرة الهدر المدرسي بإقليم الدريوش (مدينة ميضار نموذجاً)، وما حدود أدوار واستجابة السياسات العمومية والشركاء المحليين في مواجهة اختلالاتها البنيوية والمجالية؟

ومن هذه الإشكالية المحورية الشاملة، تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية والأسئلة الموجهة لمسار التحليل الميداني، وهي: أولاً، ما أثر العوامل الصحية والنفسية وغياب شبكات الحماية والوساطة المؤسسية في إضعاف دافعية التلاميذ وتسريع انقطاعهم الدراسي بمدينة ميضار؟ ثانياً، كيف تساهم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسر وبنيتها الديموغرافية والنوع الاجتماعي (الجنس) في تمايز مسارات الهدر وعجز العائلات عن تتبع أبنائها؟ وثالثاً، كيف يشتغل الوصم الاجتماعي المرتبط بالفشل الدراسي رمزيا ونفسيا في تمثيلات المشاركين في عملية البحث، وكيف يمتد أثره السلبي من التلميذ المنقطع إلى البنية الأسرية برمتها؟

وفي محاولة لتقديم إجابات علمية مؤقتة وقابلة للاختبار الميداني تتماشى مع الطرح السوسيولوجي المعتمد، تمت صياغة موجّهات البحث الفرضية كالتالي: الفرضية العامة للدراسة: إن ظاهرة الهدر المدرسي في مدينة ميضار وإقليم الدريوش ليست مجرد نتيجة لعوامل تربوية عابرة، بل هي انعكاس وتجسيد لاختلالات صحية، اجتماعية، واقتصادية بنيوية، تتقاطع مع ضعف العدالة المجالية والإنصاف التعليمي في السياسات العمومية، مما يدفع الفاعلين نحو تطوير إستراتيجيات بديلة خارج النسق الرسمي.

وفي هذا السياق، تتفرع عن الأطروحة المركزية الفرضيات الجزئية التالية لتشكل إجابات علمية مؤقتة وموجهة لمسار البحث، حيث يفترض أولاً أن غياب شبكات الأمان النفسي المؤسسي والنقص الحاد في الملحقين الاجتماعيين بمدينة ميضار يترك التلميذ المتعثر أعزل في مواجهة الاضطرابات النفسية، مما يسرع انتقال ظاهرة التعثر إلى انقطاع نهائي. وثانياً، يفترض أن الوضعية الاقتصادية المتدنية للأسر المعوزة وكبر حجم عدد أفرادها يتداخل مع ديناميات النوع الاجتماعي (الجنس) والعوائق المجالية، ليساهم في تمايز مسارات الهدر وعجز العائلات عن تتبع المسار الدراسي لأبنائها. وثالثاً، يفترض أن الوصم الاجتماعي المرتبط بالفشل الدراسي يشتغل كآلية رمزية مدمرة تحول التعثر التعليمي إلى هوية سلبية ثابتة، يمتد أثره بالارتباط والامتداد النسقي ليصيب البنية الأسرية برمتها وينعكس في عزلتها وانكفاءها الاجتماعي.

1. الإطار المنهجي للدراسة

1.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العوامل الصحية والاجتماعية المرتبطة بظاهرة الهدر المدرسي في مدينة ميضار بإقليم الدريوش، من خلال إبراز أثر الظروف النفسية والاضطرابات المرتبطة بالصحة المدرسية في دافعية المتعلمين واستمراريتهم داخل المؤسسة التعليمية، وتحليل الوصم الاجتماعي المرتبط بالفشل الدراسي أو الانقطاع المبكر باعتباره عاملاً يكرس عزلة التلاميذ ويضعف فرص اندماجهم الاجتماعي، كما تسعى إلى تقييم مدى فعالية السياسات العمومية التعليمية والاجتماعية في الاستجابة لخصوصيات الإقليم ومواجهة الظاهرة بما يضمن العدالة المجالية والإنصاف التعليمي، وإلى إبراز العلاقة بين العدالة المجالية والصحة الاجتماعية في تفسير الهدر المدرسي من خلال ربط توزيع الموارد والخدمات التعليمية والصحية بمعدلات الانقطاع، وفي هذا الإطار، تروم الدراسة اقتراح مداخل عملية قابلة للتنفيذ تدمج البعد الصحي والاجتماعي في السياسات التعليمية وتعمل على تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات التربوية، بما يساهم في إعادة بناء العلاقة بين المدرسة والمجتمع على أساس العدالة والاعتراف.

1.2. عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة الحالية من ثلاث فئات رئيسية جرى اختيارها بطريقة قصدية تماشياً مع أهداف البحث الكيفي، شملت الفئة الأولى ثماني عينات من التلاميذ المنقطعين أو المهددين بالانقطاع الفعلي في مدينة ميضار، تراوحت أعمارهم ما بين 13 و 18 سنة، يتوزعون بين سلكي التعليم الإعدادي والثانوي التأهيلي، وينحدرون من أحياء هوامش ومناطق هشة بالمدينة، وضمت الفئة الثانية أربع أسر من القاطنين بذات المجال الجغرافي، وتتميز بأكبر حجم عدد أفرادها، ومحدودية مستواها التعليمي مع غلبة طابع الأمية على الآباء، فضلاً عن تدني وضعيتها الاقتصادية نتيجة الاعتماد على أنشطة غير مستقرة كالتجارة البسيطة والفلاحة الصغيرة، أما الفئة الثالثة فتمثلت في ثلاثة من الأطر الإدارية والتربوية العاملة بالمؤسسات التعليمية الإعدادية والثانوية في مدينة ميضار، تم اختيارهم بناء على معيار الخبرة المهنية الطويلة في الميدان والتي تتراوح بين 5 و 20 سنة.

1.3. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة محدودة ومركزة تراعي طبيعة المقال الأكاديمي الذي يجمع بين التحليل النظري والميداني، حيث شملت ثماني حالات من التلاميذ المنقطعين أو المهددين بالانقطاع في مدينة ميضار بإقليم الدريوش، موزعين على مستويات مختلفة من التعليم الإعدادي والثانوي، بهدف رصد العوامل الصحية والنفسية والاجتماعية المؤثرة في

استمراريتهم داخل المؤسسة التعليمية، كما ضمت أربع أسر من نفس المجال الجغرافي للوقوف على تمثيلات العائلات لقيمة التعليم وتحليل أثر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والصحية على استمرار الأبناء، إضافة إلى ثلاثة من الأطر التربوية والإدارية لتقييم منظور المؤسسة التعليمية تجاه الظاهرة ومدى توفر آليات الدعم النفسي والاجتماعي، إن هذا الحجم المحدود للعينة ينسجم مع طبيعة المقال، إذ يسمح بالتحليل الكيفي العميق ويبرز خصوصية مدينة ميضار كنموذج للدراسة، من خلال مقارنة وجهات نظر المتعلمين والأسر والأطر التربوية بما يوفر صورة شمولية عن الظاهرة في أبعادها الصحية والاجتماعية والسياسية.

1.4. تقنية الدراسة

انسجاماً مع طبيعة المنهج الكيفي التفسيري، اعتمدت الدراسة على تقنية المقابلات نصف الموجهة باعتبارها الأداة الأنسب لفهم تمثيلات الفاعلين وتجاربيهم المرتبطة بظاهرة الهدر المدرسي في مدينة ميضار، حيث أتاح دليل المقابلة طرح أسئلة مفتوحة تسمح للتلاميذ والأسر والأطر التربوية بالتعبير بحرية عن تجاربهم ومواقفهم مع التركيز على الجوانب الصحية والاجتماعية والنفسية المرتبطة بالانقطاع، وقد دعمت هذه التقنية بالملاحظة المباشرة داخل الوسط المدرسي والاجتماعي لرصد السلوكات والظروف المحيطة بالمتعلمين، إضافة إلى تحليل بعض الوثائق الرسمية والإحصائية المتعلقة بمؤشرات الهدر المدرسي في إقليم الدريوش، إن الجمع بين هذه الأدوات مكن من بناء صورة شمولية عن الظاهرة تجمع بين الخطاب والمعيش اليومي والمعطيات الرسمية، بما ينسجم مع أهداف الدراسة في تقديم مقارنة سوسيولوجية صحة متكاملة.

1.5. أبعاد الدراسة

البعد الزمني: يمتد بين الموسم الدراسي 2023/2024 والموسم الدراسي 2024/2025، بما يعكس واقع الهدر المدرسي في سياقه الراهن.

البعد المكاني: يتحدد في مدينة ميضار بإقليم الدريوش، باعتبارها نموذجاً للهشاشة المجالية والاجتماعية المرتبطة بظاهرة الانقطاع المدرسي.

2. التأصيل النظري

2.1. نظرية الصحة الاجتماعية: مدخل لفهم الهدر المدرسي

ترى نظرية الصحة الاجتماعية أن الصحة ليست مجرد حالة بيولوجية، بل انعكاس للبنية الاجتماعية وظروف العيش، حيث تتداخل المحددات الاقتصادية والثقافية والسياسية في تشكيل الوضع الصحي للأفراد والجماعات. وقد عبر رودولف فيرشو عن هذا التصور بأن "الطب علم اجتماعي، والسياسة ليست سوى طب على نطاق واسع" (Virchow, 1848, p. 45)، وهو ما يوضح أن الصحة ترتبط بالعدالة في توزيع الموارد والخدمات، وأن الظواهر الاجتماعية مثل الهدر المدرسي يمكن فهمها كقضايا صحية اجتماعية، وأكد إدوين شادويك أن "الأوبئة ليست نتيجة طبيعية، بل هي نتاج مباشر لظروف اجتماعية غير ملائمة" (Chadwick, 1842, p. 112)، وهو ما يمكن إسقاطه على الانقطاع المدرسي في مدينة ميسار، حيث يؤدي ضعف البنية التحتية وغياب الدعم النفسي والاجتماعي إلى بيئة غير صحية تربوياً تجعل التلميذ أكثر عرضة للانسحاب، كما يوضح إرفينغ غوفمان أن الوصم ليس مجرد سمة شخصية بل "نظام اجتماعي ينتج هوامش ويضعف فرص الاندماج" (Goffman, 1963, p. 27)، وهو ما يجعل الفشل الدراسي يتحول إلى وصمة جماعية تعزز العزلة وتكرس الانقطاع، إن هذه الرؤية تجعل من الهدر المدرسي ظاهرة صحية اجتماعية بامتياز، حيث تتقاطع المحددات الاقتصادية والثقافية والنفسية والمجالية لتنتج الانقطاع. وبالتالي، فإن معالجته لا يمكن أن تتم بمعزل عن تحسين شروط العيش والخدمات الأساسية، وإدماج البعد الصحي والاجتماعي في السياسات التعليمية، بما يعزز العدالة والإنصاف بين مختلف الأقاليم.

إن توسيع التحليل النظري للصحة الاجتماعية يقتضي النظر إليها كمنظومة متشابكة تتجاوز الفرد لتتطال البنية الكلية للمجتمع، حيث تصبح المدرسة والحي والفضاء العمومي عناصر حاسمة في إنتاج أو إعاقة الصحة الاجتماعية. فالهدر المدرسي، على سبيل المثال، لا يمكن فهمه فقط كفشل تعليمي، بل كخلل في شبكة الحماية الاجتماعية التي يفترض أن تضمن تكافؤ الفرص وتوزيع الموارد بشكل عادل. إن ضعف البنية التحتية المدرسية، وغياب الدعم النفسي، وتهميش الأسر في المناطق الهشة، كلها عوامل تترجم إلى "أمراض اجتماعية" تعيق الاندماج وتضعف رأس المال البشري. ومن منظور سوسيولوجي نقدي، فإن الصحة الاجتماعية ليست مجرد انعكاس للظروف، بل هي نتاج علاقات قوة وصراعات حول الموارد والاعتراف، حيث تتحول المدرسة إلى فضاء يكشف التفاوتات الطبقيّة والمجالية. وبالتالي، فإن معالجة الهدر المدرسي كظاهرة صحية اجتماعية تستلزم سياسات عمومية تدمج التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية في مقاربة واحدة، تعيد

الاعتبار للإنصاف المجالي وتكسر منطق التهميش البنيوي، بما يفتح المجال أمام بناء مجتمع أكثر قدرة على حماية أفرادهِ وضمان استمرارية مساراتهم التعليمية والاجتماعية.

2.2. نظرية الوصم الاجتماعي: مدخل لفهم الهدر المدرسي

تقوم نظرية الوصم الاجتماعي عند إرفينغ غوفمان على اعتبار أن الهوية الفردية تبنى من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تحدد صورة الفرد داخل المجتمع، حيث يصبح الفشل أو الاختلاف عن المعايير السائدة سببا في إنتاج هوية سلبية، وقد عرف غوفمان الوصم بأنه "سمة تنسب إلى الفرد فتقلل من شأنه وتحوله إلى شخص غير كامل في نظر الآخرين" (Goffman, 1963, p. 3)، وهو ما يجعل الوصم آلية اجتماعية لإنتاج التمييز والإقصاء، في سياق الهدر المدرسي، يتحول الانقطاع عن الدراسة إلى وصمة اجتماعية تلحق بالتلميذ، فينظر إليه باعتباره غير قادر على مواصلة التعليم، مما يضعف فرصه في الاندماج الاجتماعي ويكرس صورته كفاشل، إن الوصم لا يقتصر على الفرد وحده، بل يمتد إلى أسرته ومحيطه الاجتماعي، حيث ينظر إلى العائلة التي ينقطع أبناؤها عن الدراسة باعتبارها غير قادرة على التربية أو ضعيفة في مواكبة أبنائها، وقد أشار غوفمان إلى أن "الوصمة لا تلحق بالفرد فقط، بل قد تلحق بكل من يرتبط به" (Goffman, 1963, p. 5)، وهو ما يفسر كيف أن الهدر المدرسي في مدينة ميضار لا ينعكس فقط على التلميذ، بل على أسرته ومجتمعه المحلي، مما يضعف مكانتهم الاجتماعية ويكرس عزلة جماعية، ويؤكد غوفمان أن "الوصمة تنتج هوية اجتماعية سلبية، تجعل الفرد يعيش بين ما هو كائن وما يجب أن يكون" (Goffman, 1963, p. 9)، وهو ما ينطبق على التلميذ المنقطع الذي يعيش بين صورة التلميذ المثالي الذي يستمر في الدراسة وصورته الواقعية كمنقطع، هذا التناقض يولد شعورا بالعار والذنب، ويضعف دافعيته للعودة إلى المدرسة، لأن المجتمع يراه من خلال وصمة الفشل لا من خلال إمكاناته الفعلية. في ميضار، يظهر هذا التناقض بوضوح، حيث ينظر إلى التلميذ المنقطع باعتباره خارجا عن المسار الطبيعي، مما يعزز شعوره بالعجز ويكرس انسحابه النهائي من التعليم، إن هذا التحليل يوضح أن الوصم الاجتماعي ليس مجرد وصف لحالة فردية، بل هو آلية اجتماعية تعيد إنتاج الفشل وتكرس الهدر المدرسي كهوية جماعية، مما يجعل الظاهرة مستمرة ومتكررة عبر الأجيال.

الوصم الاجتماعي في سياق الهدر المدرسي يعمل كآلية بنيوية لإعادة إنتاج التفاوتات، إذ لا يقتصر أثره على التلميذ المنقطع بل يمتد ليشكل شبكة من المعاني السلبية التي تحيط بأسرته ومجتمعه المحلي، فالانقطاع عن الدراسة يتحول إلى

رمز للفشل الجماعي، حيث يقرأ كدليل على ضعف القدرة التربوية للأسر، وعجز المؤسسات التعليمية عن توفير شروط الاستمرارية، وتهميش المجال الذي ينتهي إليه التلميذ، هذا التراكم الرمزي يخلق ما يمكن تسميته بـ"رأسمال وصي"، أي رصيد من الصور النمطية السلبية التي تلاحق الأفراد والجماعات وتضعف فرصهم في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. في مدينة ميضار، يظهر هذا الرأسمال الوصي في شكل عزلة جماعية، حيث ينظر إلى المنقطعين وأسرهم باعتبارهم خارج المسار الطبيعي للتنمية، مما يعزز الإقصاء ويكرس التفاوتات المجالية. إن خطورة الوصم تكمن في أنه لا يكتفي بوصف الواقع، بل يعيد إنتاجه عبر تثبيت الهوية السلبية، فيجعل العودة إلى المدرسة أو إعادة الإدماج أكثر صعوبة، لأن المجتمع يقرأ التلميذ من خلال وصمة الفشل لا من خلال إمكاناته الفعلية. بهذا المعنى، يصبح الوصم الاجتماعي أحد أهم العوامل التي تفسر استمرارية الهدر المدرسي، حيث يرسخ الفشل كهوية جماعية ويحول الظاهرة إلى حلقة مفرغة تتكرر عبر الأجيال، ما يستدعي تدخلات تربوية واجتماعية تفكك هذه البنية الرمزية وتعيد الاعتبار للتلميذ وأسرته ومجاله المحلي.

2.3. نظرية الاختلالات البنيوية: مدخل لفهم الهدر المدرسي

ترى نظرية الاختلالات البنيوية عند إميل دوركايم أن المجتمع نسق متماسك يقوم على التكامل بين مؤسساته، وأن أي خلل في هذا التكامل يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، وقد أكد دوركايم أن "الظاهرة الاجتماعية تفسر من خلال علاقتها بالبنية الكلية للمجتمع" (Durkheim, 1895, p. 37)، وهو ما يعني أن الانقطاع المدرسي لا يمكن فهمه كحدث فردي معزول، بل كاختلال في البنية الاجتماعية التي يفترض أن تضمن اندماج الأفراد عبر التعليم، في مدينة ميضار يظهر هذا الاختلال في ضعف قدرة المدرسة على أداء وظيفتها كآلية للاندماج الاجتماعي، مما يجعل الهدر المدرسي انعكاساً لخلل بنيوي في النسق التعليمي، ويشير دوركايم في تحليله للانتحار إلى أن "غياب الاندماج الاجتماعي يولد أشكالاً من التفكك تؤدي إلى سلوكيات غير طبيعية" (Durkheim, 1897, p. 101)، وهو ما يمكن إسقاطه على الهدر المدرسي، حيث يؤدي ضعف الاندماج بين التلميذ والمدرسة إلى انسحاب مبكر من التعليم، في إقليم الدريوش يظهر هذا التفكك في غياب الروابط القوية بين المؤسسة التعليمية والأسر، مما يجعل التلميذ يعيش حالة من الانفصال عن النسق الاجتماعي، ويزيد من احتمالية انقطاعه، كما يؤكد دوركايم أن "التربية هي الوسيلة التي يستخدمها المجتمع لإعادة إنتاج قيمه وضبط أفراد" (Durkheim, 1922, p. 45)، وهو ما يوضح أن المدرسة ليست مجرد مؤسسة لنقل المعرفة، بل أداة لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي، فإذا فشلت المدرسة في أداء هذه الوظيفة، فإن ذلك يعكس اختلالاً بنيوياً في المجتمع، في مدينة ميضار يظهر

هذا الفشل في عدم قدرة المدرسة على توفير الدعم النفسي والاجتماعي للتلاميذ، مما يجعلها عاجزة عن إعادة إنتاج قيم الاندماج والنجاح، ويؤدي إلى تكريس الهدر المدرسي، إن هذا التحليل يوضح أن الهدر المدرسي ليس مجرد مشكلة تعليمية، بل انعكاس لاختلالات بنيوية في النسق الاجتماعي، حيث يؤدي ضعف الاندماج والتضامن إلى تكريس الظاهرة عبر الأجيال، مما يجعلها أزمة بنيوية تهدد استقرار المجتمع المحلي.

الهدر المدرسي في ضوء نظرية الاختلالات البنيوية يكشف عن خلل عميق في النسق الاجتماعي، حيث تتحول المدرسة من مؤسسة يفترض أن تعيد إنتاج قيم الاندماج والتكامل إلى فضاء يعكس التفاوتات ويكرس التفكك، فغياب التنسيق بين الأسرة والمؤسسة التعليمية، وضعف الروابط الاجتماعية التي يفترض أن تدعم التلميذ، يؤدي إلى حالة من الانفصال البنيوي تجعل الانقطاع عن الدراسة نتيجة طبيعية لغياب الانسجام بين مكونات النسق. في مدينة ميطار وإقليم الدريوش، يظهر هذا الخلل في شكل ضعف البنية التحتية، غياب الدعم النفسي والاجتماعي، وانعدام التكامل بين السياسات التعليمية والاجتماعية، مما يجعل المدرسة عاجزة عن أداء وظيفتها كأداة للاندماج، إن هذا الوضع يعكس ما أشار إليه دوركايم من أن التفكك الاجتماعي يولد سلوكيات غير طبيعية، حيث يصبح الانقطاع المدرسي تعبيرا عن أزمة بنيوية تتجاوز الفرد لتطال المجتمع ككل. فالمدرسة حين تفشل في إعادة إنتاج قيم التضامن والنجاح، فإنها تكشف عن خلل في النظام الاجتماعي الذي يفترض أن يضمن الاستقرار والتماسك. بهذا المعنى، فإن الهدر المدرسي ليس مجرد مؤشر تعليمي، بل هو علامة على أزمة بنيوية تهدد استمرارية النسق الاجتماعي، وتستدعي تدخلات شمولية تعيد بناء التكامل بين المؤسسات وتضمن العدالة في توزيع الموارد والخدمات، بما يعزز قدرة المجتمع المحلي على حماية أفراده وضمان اندماجهم.

3. تحليل معطيات الدراسة الميدانية ومناقشتها

3.1. الخصائص العامة للمبحوثين بمدينة ميطار

من أجل فهم ظاهرة الهدر المدرسي في مدينة ميطار وإقليم الدريوش بشكل عميق، انتقلنا إلى الدراسة الميدانية واعتمدنا على عينة مركزة ومحدودة تتكون من خمسة عشر مبحوثا، تم اختيار هؤلاء المشاركين بطريقة قصدية تخدم أهداف البحث الكيفي، ويتوزعون على ثلاث فئات أساسية تشمل مختلف جوانب الظاهرة: الفئة الأولى تضم ثمانية تلاميذ من المنقطعين أو المهددين بالانقطاع (تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة) في السلك الإعدادي والتأهيلي، وتم اختيارهم لأنهم

يعيشون تجربة التعثر والوصم مباشرة في أحياء المدينة الهشة، والفئة الثانية تشمل أربع أسر من نفس المنطقة، وجاء اختيارها للوقوف على واقع العائلات المعوزة التي تعاني من كثرة الأبناء والضغط المعيشية، إلى جانب ضعف مدخلها المادي واعتمادها على أنشطة غير مستقرة، فضلا عن انتشار الأمية بين الآباء والأمهات، أما الفئة الثالثة فتمثلت في ثلاثة من الأطر التربوية والإدارية، وجرى اختيارهم بناء على خبرتهم الطويلة في التعليم (بين 5 و20 سنة) للوقوف على المشاكل المؤسسية وغياب الدعم النفسي والاجتماعي، ويعود السبب في اختيار هذا الحجم المحدود للعينة إلى الرغبة في الابتعاد عن الأرقام والإحصائيات الجافة، والتركيز بدلا من ذلك على التحليل الكيفي والإنصات المباشر لآراء وشهادات المبحوثين، مما يساعد على تفسير الهدر المدرسي كإشكال اجتماعي وصحي يرتبط بظروف العيش والعدالة المجالية.

3.2. العوامل الصحية والنفسية وأثرها في تكريس الهدر المدرسي

أبرزت المقابلات الميدانية المعمقة أن التلاميذ المنقطعين واجهوا ضغوطا نفسية حادة واضطرابات سيكوسوماتية كالقلق المزمن، والشعور بالدونية، وفقدان الدافعية جعلت من الفضاء المدرسي بيئة طاردة وغير داعمة، وتكشف هذه المعطيات عن غياب تام للمواكبة النفسية والرعاية الصحية المدرسية داخل إقليم الدريوش، وهو ما عمق من إحساس التلاميذ بالوصم وأضعف مناعتهم النفسية على الاستمرار. من جهتهم، ربط الآباء والأسر هذه الاضطرابات بالوضعية الاجتماعية العامة والهشاشة الاقتصادية التي تعيشها العائلة؛ حيث يتداخل عجز الأسرة المادي مع عجز المدرسة عن تقديم الدعم النفسي ليشكلا معا جدارا يعزل التلميذ المتعثر. وفي المقابل، أقرت الأطر التربوية والإدارية بوجود ترسانة قانونية وبرامج رسمية موجهة للرعاية الصحية والنفسية، إلا أنها تظل شعارات نظرية غير مفعلة على أرض الواقع نتيجة النقص الحاد في الموارد البشرية المتخصصة وضعف الدعم المؤسسي، مما حصر دور المرشدين الاجتماعيين في مهام إدارية جافة وجعل الأنشطة الموازية شبه منعدمة، ومن منظور سوسيولوجيا الصحة الاجتماعية، فإن هذا التباين في إدراك المشكلة بين الفاعلين (تلاميذ، أسر، أطر) يعكس اختلالا بنيويا في إدارة الصحة الاجتماعية داخل المنظومة التربوية، فالمرض هنا ليس بيولوجيا، بل هو مرض اجتماعي ينتجه النسق التعليمي حين يتخلى عن وظيفة الرعاية والمواكبة، مما يحول التعثر الدراسي العادي إلى انقطاع نهائي بفعل تراكم الضغوط النفسية غير المستوعبة مؤسسيا.

3.3. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في الهدر المدرسي

تتقاطع إفادات التلاميذ المشاركون في عملية البحث لتؤكد أن العوز المادي والضغط الاقتصادي يمثلان العتبة الأولى والسبب المباشر والمهيمن وراء مغادرتهم المبكرة لأسوار الحجرة الدراسية، إذ يجد التلميذ نفسه في منطقة هشة كمدينة ميضار مجبرا على التضحية بمساره التعليمي والتوجه نحو سوق الشغل غير المهيكل لمساعدة أسرته وتأمين لقمة العيش، هذا الواقع أكدته شهادات الأسر التي أجمعت على أن الارتفاع الصاروخي لتكاليف المعيشة ومتطلبات الدراسة اليومية، في مقابل محدودية الموارد المالية العائلية، جعلها في حالة عجز بنيوي عن مواكبة أبنائها تعليميا، كما شددت الأسر على أن برامج الدعم الاجتماعي المشروطة الحالية تظل قاصرة وغير كافية لانتشالهم من دائرة العوز. ومن جانبهم، أكد الفاعلون التربويون أن الأطفال المنحدرين من أوساط فقيرة هم دائما الأكثر عرضة للاستبعاد والانسحاب المبكر، نظرا لافتقار المؤسسات التعليمية لآليات مواكبة اجتماعية مرنة تضمن تكافؤ الفرص.

سوسيولوجيا يكشف هذا التقاطع والوعي الجماعي بين الفئات الثلاث عن أن الفقر ليس مجرد مؤشر مالي، بل هو عائق بنيوي يعيد إنتاج التفاوتات الطبقية داخل المدرسة، وهذا التماثل يعزز الفرضية المركزية للدراسة بأن الهدر المدرسي في المجالات الهشة هو انعكاس مباشر للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، مما يعني أن أي إصلاح تربوي معزول عن عدالة توزيع الموارد والدعم الاجتماعي الشامل سيظل عاجزا عن كسر هذه الحلقة المفرغة.

3.4. العلاقة بالمؤسسة التعليمية وأثرها في مسار التلاميذ

تكشف خطابات التلاميذ المشاركين في عملية البحث عن وجود جدار سميك من الجفاء والانفصال الرمزي بينهم وبين المؤسسة التعليمية، حيث أفادوا بأن علاقتهم بالإدارة والأساتذة كانت تتسم بالضعف والغياب التام لقنوات التواصل الفعال، خاصة عند بدايات ظهور بوادر التعثر الدراسي، كما عبر التلاميذ عن شعور مريع بالتهميش والإقصاء من الأنشطة الثقافية والموازية التي وجدوها مصممة حصريا لصالح فئة المتفوقين، مما رسخ لديهم الإحساس بأنهم غير مرغوب فيهم داخل هذا الفضاء، هذا الانفصال أكدته الأسر التي اعترفت بضعف تواصلها مع المدرسة وغيابها الشبه كلي عن اجتماعات جمعيات الآباء، مبررة ذلك بضغط الهشاشة الاقتصادية والأمية التي تجعل الأولياء يشعرون بالاغتراب داخل أسوار المؤسسة، من جهة أخرى، وصفت الأطر التربوية العلاقة مع الأسر بأنها شبه منعدمة، محملة المسؤولية لغياب الوعي الأسري، ومقترحة في الوقت ذاته ضرورة إدماج العائلات عبر مقاربات تشاركية جديدة، إن هذا التشخيص الميداني يثبت أن العلاقة التربوية تعاني من خلل بنيوي تواصل حاد، فالمدرسة بمدينة ميضار تحولت في تمثيلات المشاركون في عملية

البحث من فضاء للاحتضان والاعتراف إلى جهاز إداري بارد يكرس التهميش، وهو ما يسرع من وثيقة انسحاب المتعلم تماشياً مع أطروحة دوركايم حول ضعف الاندماج والروابط الاجتماعية.

3.5. الوصم الاجتماعي والاندماج

يظهر التحليل الكيفي لشهادات التلاميذ أن المجتمع المحلي بمدينة ميضار يعيد إنتاج تمثيلات سلبية قاسية حول الفشل الدراسي، إذ عبر المشاركون في عملية البحث عن تعرضهم لشعور جماعي بالوصم الاجتماعي (Stigma) تجسد في ممارسات التنمر، السخرية، وفقدان الاحترام داخل الفضاء العام ومحيط الأقران، هذا الوضع جعل التلميذ المنقطع ينظر إلى نفسه كعنصر غير كامل أو منبوذ، مما يعيق أي رغبة في العودة بسبب الخوف من مواجهة أحكام المجتمع مجدداً. في المقابل، أظهرت الأسر وعياً محدوداً بآلية الوصم، فبينما اعترفت بعض العائلات بعزلة أبنائها ونظرة المجتمع الدونية لهم، اعتبرت عائلات أخرى أن شروط الواقع الاقتصادي تفرض العمل، وبالتالي فإن خروج الابن للعمل يرفع عنه وصمة الفشل ليمنحه شرعية اقتصادية بديلة، أما الأطر التربوية فقد أكدت أن الوصم آلية مدمرة تضعف المكانة الاعتبارية للمتعلم، واعتبرت أن تفكيك هذا الوصم عبر خلايا الإنصات والمواكبة يعد شرطاً سوسولوجياً وتربوياً أولياً لإعادة الإدماج، ينسجم هذا الواقع تماماً مع الخلفية النظرية لإرفينغ غوفمان، حيث لا يقتصر الوصم على كونه وصفاً ذاتياً، بل هو نظام اجتماعي ورمزي معقد يحول الفشل التعليمي إلى هوية سلبية ثابتة تقصي الأفراد وتدفعهم نحو الانعزال التام عن النسق المجتمعي.

3.6. العدالة المجالية والسياسات العمومية

تعكس خطابات المشاركون في عملية البحث من التلاميذ واقعا مريراً من التهميش الجغرافي، حيث أكدوا أن المؤسسات التعليمية بمدينة ميضار تعاني من نقص حاد في التجهيزات الأساسية (كالمختبرات، والمكتبات، والوسائل الرقمية) وغياب بنية تحتية ملائمة ومحفزة على التحصيل، مما يرسخ لديهم القناعة بأن السياسات العمومية المركزية لا تراعي خصوصيات إقليم الدريوش، وأن شعارات العدالة المجالية والإنصاف التعليمي غائبة ميدانياً، وتتقاطع هذه التمثيلات مع إفادات الأسر التي صرحت بمرارة بأن المدينة تعيش تهميشاً مركباً يطال الشغل، الصحة، والتعليم، معتبرة أن فك العزلة الجغرافية

وتحسين المسارات الطرقية وتوفير النقل هو المفتاح الحقيقي لتقليص نسب الهدر، ومن زاوية موازية، أوضحت الأطر التربوية أن السياسات التعليمية تظل ناجعة وصحيحة على المستوى النظري في المخططات والبرامج الاستراتيجية، لكنها تصطدم بالفشل والتجميد عند التنزيل العملي، منتقدة التوزيع غير العادل للموارد المادية والبشرية بين الحواضر الكبرى والمراكز الصغرى، سوسيولوجيا، تكشف هذه المعطيات أن الهدر المدرسي ليس مجرد تعثر بيداغوجي، بل هو نتاج مباشر لالظلم المجالي (Spatial Injustice)، حيث يتحول التوزيع اللامتكافئ للخدمات والبنى التحتية إلى آلية بنيوية تعيد إنتاج إقصاء هوامش الوطن وتعميق الفجوة بين المركز والمحيط تماشيا مع منظور سوسيولوجيا الصحة الاجتماعية.

3.7. ديناميات النوع الاجتماعي (الجندر) وتمايز مسارات الهدر المدرسي

كشفت المعطيات الميدانية المستقاة من مقابلات البحث أن تجربة الهدر المدرسي وأثر الوصم الاجتماعي لا يتخذان مسارا أحاديا أو متماثلا، بل يخضعان بشكل قطعي لديناميات النوع الاجتماعي (الجندر) المتجذرة داخل البنية الثقافية والاجتماعية لمدينة ميسوار، فمن خلال تفكيك خطابات المشاركين في عملية البحث، يتضح أن انقطاع الذكور يرتبط في المقام الأول بضغوط سوسيو-اقتصادية وإكراهات معيشية عائلية تفرض عليهم مغادرة المدرسة مبكرا للتوجه نحو سوق الشغل الهامشي أو التفكير في الهجرة كمصدر بديل لإثبات الذات وإعانة الأسرة. في المقابل، يتأثر تدمير الإناث بعوامل مجالية مركبة ومعقدة، حيث تتقاطع صعوبة التنقل المدرسي وغياب الأمن المجالي في هوامش إقليم الدريوش مع تمثلات أسرية تقليدية لا تزال تعطي الأولوية لتعليم الذكور عند شح الموارد المالية وضيق ذات اليد، ومن منظور سوسيولوجيا الصحة الاجتماعية، يظهر أن الوصم المرتبط بالفشل الدراسي يتخذ بدوره بعدا جندريا واضحا في تمثلات المجتمع المحلي، فالفتى المنقطع يواجه وصما يرتبط بالعجز الاقتصادي وعدم القدرة على تحمل المسؤولية الذكورية، بينما تواجه الفتاة المنقطعة وصما يكرس عزلتها داخل الفضاء المنزلي ويختزل دورها في الوظائف النمطية التقليدية. يؤكد هذا التمايز أن البنية الاجتماعية تعيد إنتاج الأدوار الجندرية بناء على خلل بنيوي حاد في تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين، مما يحول الهدر المدرسي إلى أداة لتعميق الفجوة الجندرية في المناطق الهشة.

3.8. البدائل السوسيو-اقتصادية بعد الانقطاع وتمثلات أفق المستقبل

أظهر التحليل الكيفي المعمق لخطابات المشاركين في عملية البحث أن المدرسة في مدينة ميضار وإقليم الدريوش بدأت تفقد وبشكل متسارع جاذبيتها ووظيفتها الكلاسيكية كقناة أساسية للحراك الاجتماعي والاندماج الاقتصادي، وذلك لصالح بدائل متخيلة أو واقعية يفرضها السياق المجالي الهش، وحسب إفادات التلاميذ والأسر، فإن الهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية عبر قوارب الموت تشكل الأفق الذهني والبديل المهيمن الذي يسيطر على تمثيلات الناشئة فور الانقطاع عن الدراسة، بل وتتحول في كثير من الأحيان إلى سبب للاستقالة المدرسية الإرادية، وفي ضوء نظرية الاختلالات البنوية لإيميل دوركايم، فإن هذا التحول الجذري يعكس حالة من ضعف التضامن وفشل المنظومة التربوية في تقديم وعود حقيقية بالاندماج المهني المستقبلي، مما يدفع الأفراد إلى تطوير إستراتيجيات بديلة خارج النسق الرسمي. فالأسر أصبحت ترى في العائد المالي السريع للهجرة أو الأنشطة التجارية غير المهيكلة صمام أمان اقتصادي أكثر واقعية وقرباً من الاستثمار في رأس مال مدرسي طويل الأمد وغير مضمون النتائج في ظل سوق شغل محلي راكد، مما يعمق أزمة الهدر المدرسي ويحوّله من مجرد إخفاق دراسي عابر إلى اختيار واعي تملّيه شروط الهشاشة المجالية والبحث عن الأمان المادي.

3.9. واقع "الوساطة الاجتماعية" وغياب شبكات الحماية النفسية المؤسسية

أبرزت المقابلات الميدانية المعمقة مع الأطر التربوية والتلاميذ فجوة عميقة وشرخاً حاداً بين النصوص التشريعية والقانونية المؤطرة للدعم النفسي والاجتماعي بالمؤسسات التعليمية، وبين ممارساتها الفعلية على أرض الواقع بمدينة ميضار، إذ أكدت شهادات التلاميذ المشاركون في عملية البحث أنهم لم يستفيدوا من أي مواكبة نفسية، أو خلايا إنصات، أو وساطة تربوية عند بدايات تعثرهم الدراسي أو خلال فترات تعرضهم للأزمات النفسية الناتجة عن الضغوط الأسرية والاقتصادية وتكشف إفادات الأطر الإدارية والتربوية أن هذا الغياب الهيكلي لا يعود لتقصير مهني، بل يرجع إلى النقص الحاد والمنظم في الملحقين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين المؤهلين داخل الإقليم، فضلاً عن غياب فضاءات مخصصة لتقديم هذه الخدمات، وبإسقاط هذا الواقع على نظرية الصحة الاجتماعية، يتضح أن غياب شبكات الأمان المؤسسية يترك التلميذ المتعثر وحيداً وأعزل في مواجهة رأسمال وصفي سلمي ينتجه محيطه الاجتماعي، مما يسهم في تسريع وثيقة الانتقال من التعثر الدراسي العادي إلى الانقطاع النهائي، ويكرس دور المدرسة كفضاء لإنتاج العزلة والاغتراب الرمزي بدل أن تكون فضاءً للاندماج والاعتراف والمواكبة الطبية والنفسية الشاملة.

3.10. أدوار المجتمع المدني والشركاء المحليين في سد فجوات العدالة المجالية

أشارت إفادات الأسر والأطر التربوية إلى أن المبادرات المدنية وجمعيات المجتمع المدني المحلي بمدينة ميضار تحاول جاهدة التدخل ملء الفراغ الإداري واللوجستي الكبير الذي تخلفه السياسات العمومية المركزية، خاصة في شقها المتعلق بتدبير النقل المدرسي وتسيير دور الطالب وطالبة لفك العزلة عن التلاميذ وتخفيف العبء المالي عن عائق العائلات المعوزة. ورغم الأثر الإيجابي الواضح لهذه الخدمات الحيوية في الحد من وتيرة الانقطاع، إلا أن المبحوثين أجمعوا على أن هذه الحلول تظل ترقيعية ومحدودة وتفتقر للاستدامة المالية واللوجستية، حيث تظل جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ عاجزة عن بناء جسور تواصل حقيقية وفعالة بسبب تفشي الأمية بين أولياء الأمور وثقل الهشاشة الاقتصادية التي تشغلهم عن تتبع المسار الدراسي لأبنائهم. وهذا المعطى يعزز الأطروحة المركزية للبحث بأن معالجة ظاهرة الهدر المدرسي تتجاوز الإمكانيات المحلية المحدودة للمجتمع المدني، وتتطلب بالضرورة سياسات تشاركية شمولية متكاملة تضمن الإنصاف وتجعل من العدالة المجالية حجر الزاوية في التخطيط التنموي والتربوي.

3.11. امتدادات الوصم الاجتماعي على البنية الأسرية: من إنتاج الفشل الفردي إلى وصم الجماعة

كشفت الشهادات الكيفية المستقاة من المقابلات الميدانية أن الآثار الرمزية والنفسية الناتجة عن ظاهرة الهدر المدرسي بمدينة ميضار لا تتوقف عند حدود الذات المنقطعة للتلميذ، بل تمتد لتشمل البنية الأسرية برمتها، في إطار ما يسميه إرفينغ غوفمان بالوصم بالارتباط، إفادات الأسر المشاركة في عملية البحث تظهر بوضوح تعرض الأولياء لشعور دفين بالخيبة والإنقاص الاجتماعي من قبل المحيط، حيث يتم تمثيل الأسرة التي عجز أبنائها عن التحصيل الدراسي كبنية فاشلة تربوياً وغير قادرة على التنشئة السليمة، هذا الامتداد الرمزي يكرس حالة من الانكفاء والعزلة الاجتماعية للعائلات، خاصة في مجال جغرافي صغير ومحافظ كإقليم الدريوش، حيث تتسع مساحة المراقبة الاجتماعية المتبادلة وأحكام القيمة. ومن جانبهم، أكد التلاميذ المنقطعون أن شعورهم بالذنب يتضاعف نتيجة إدراكهم لحجم الوصمة الاجتماعية التي ألحقوها بأولياءهم داخل الحي أو في فضاء القرابة، مما يحول الفشل الدراسي من حدث بيداغوجي عابر إلى أزمة هوية عائلية مركبة. وفي المقابل، أشارت الأطر التربوية والإدارية إلى أن هذا الضغط الرمزي الممارس على الأسر يدفعها في كثير من الأحيان إلى تبني ردود أفعال دفاعية وسلبية، تتمثل في مقاطعة المؤسسة التعليمية بشكل نهائي وتجنب التواصل مع

قنواتها الإدارية خوفا من تجديد الإحساس بالفشل، ومن منظور سوسيولوجيا الصحة الاجتماعية، فإن هذا التلازم في إنتاج الوصم يوضح كيف يتحول التعثر المدرسي إلى مرض نسقي "يصيب النواة الأسرية، ويعيد إنتاج الهشاشة النفسية والاجتماعية في الهوامش، مما يحرم الأسر من إمكانية لعب دور إيجابي في إعادة إدماج أبنائها، ويحكم على التجربة الإقصائية بالاستمرار والدوام.

خاتمة

تأسيسا على ما سلف تحليله ومناقشته في شقيه النظري والميداني، يخلص هذا البحث إلى أن ظاهرة الهدر المدرسي في المناطق الهشة وبتخصيص الدراسة بمدينة ميضار وإقليم الدريوش لم تعد مجرد واقعة تربوية أو تعثر بيداغوجي معزول، بل هي إشكال مركب من إشكالات الصحة الاجتماعية التي تعكس عمق الاختلالات البنيوية في توزيع الأدوار والموارد. لقد أبانت المعطيات الكيفية المستقاة من خطابات الفاعلين (تلاميذ، أسر، وأطر تربوية) عن وجود تقاطعات نسقية واضحة تثبت أن انقطاع الناشئة عن فضاء التحصيل الدراسي هو نتاج تظافر عوامل بنيوية ومجالية صلبة، حيث يتحول الفقر المادي والعوز الاقتصادي إلى عتبة أولى للإقصاء الرمزي والفعلي، يتعاظم أثره في ظل غياب العدالة المجالية والإنصاف الجغرافي الذي تعاني منه هوامش الوطن، كما كشفت الدراسة عن البعد الجندري والبدائل المتخيلة كالهجرة التي أصبحت تعوض المدرسة في تمثيلات الناشئة، بعدما فقدت المنظومة التعليمية وظيفتها الكلاسيكية كقناة للحراك الاجتماعي الصاعد والاعتراف المتبادل.

وعلاوة على ذلك، أظهرت المقاربة السوسيولوجية المعتمدة على إرث إرفينغ غوفمان أن الوصم الاجتماعي المرتبط بالفشل الدراسي يشغل كآلية مدمرة تعيد إنتاج العزلة، ولا تتوقف آثاره الرمزية عند الذات المنقطعة للتلميذ فحسب، بل تمتد بالارتباط لتصيب البنية النسقية للأسر، مما يعمق حالة الاغتراب الرمزي والانفصال التام عن قنوات الوساطة الاجتماعية والحماية النفسية المؤسساتية التي تعاني أصلا من غياب هيكلية وتدييري حاد.

بناء على هذه الخلاصات، تؤكد الدراسة أن معالجة معضلة الهدر المدرسي تتجاوز الإمكانيات الترقية والمحدودة للمبادرات المدنية المحلية، وتتطلب بالضرورة إرادة سياسية قوية ومقاربة عمومية شمولية وتشاركية تدمج البعد السوسيولوجي في التخطيط التربوي، وتجعل من الإنصاف المجالي حجر الزاوية لتفعيل خلايا الإنصات والمواكبة النفسية والصحية الشاملة، إن الاستثمار التعليمي والتنموي في هذه المناطق الهشة هو استثمار حقيقي في العدالة الاجتماعية



والصحة المجتمعية برمتها، وضمانة أساسية لكي تستعيد المدرسة دورها الدستوري والأخلاقي كفضاء للاندماج والإنصاف، لا مجالاً لإعادة إنتاج التهميش وإقصاء الهوامش.

المراجع

Chadwick, E. (1842). *Report on the Sanitary Condition of the Labouring Population of Great Britain*. Her Majesty's Stationery Office (HMSO).

Durkheim, É. (1895). *Les Règles de la méthode sociologique*. Félix Alcan.

Durkheim, É. (1897). *Le Suicide: Étude de sociologie*. Félix Alcan.

Durkheim, É. (1922). *Éducation et sociologie*. Félix Alcan.

Goffman, E. (1963). *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity*. Prentice-Hall.

Rudolf Virchow .(1848) .Report on the Typhus Epidemic in Upper Silesia .*Archiv für pathologische Anatomie und Physiologie und für klinische Medizin*.